بلا ولي ولا شهود في اللعان وذكر ما يصرح بعدم وجوب الحد فيها ذكر ذلك في الباب الاول منه في مسايل ما يسقط الاحصان وما لا يسقطه انتهى الناشري في شرح البخاري واعتمد كما الرملي رحمه الله عدم وجوب الحد **قوله** فلا يحتاج الى الزجر عنه ولا يجب ذبح الماكولة خلافا لمن وهم فيه وكذا لو مكنت المراة فردا او نحوه لانه مما ينفر منه الطبع **قوله** ولا بوطي صبي او مجنون فلا حد على الصبي والمجنون لعدم تكليفهما ويجب على المكلف الاخر كما لو كانت الموطوة لا تشتهى فانه يجب الحد على الواطي كما لو مكنت المراة صغيرا او مجنونا كما تقدم **قوله** وحكم خنثى حكمه في الغسل حيث لزمه الغسل احد والا فلا **قوله** نعم لا يرجم على الموطوء في دبره رجلا كان او امراة كما في شرح الروض **قوله** ولا يقيد ويجاب ان طلب شربا لا اكلا ولا يجوز قتله بنحو سيف لان المقصد به التنكيل بالرجم **قوله** ولو كافرا ذميا معاهدا مطلقا او بذمية وتراضوا الينا وان لم يرض بحكمنا **قوله** بعد ان عقدت لها ذمة رجم قال الزركشي وسكتوا عن شرط الاختيار فلو اصاب مكرها هل يحصل التحصين قال ابن الرفعة لا يبعد حصول التحليل وفي التحصين نظر وكلام الاصحاب مقتض له **قوله** وتغريب عام واول مدته ابتداء السفر لا وقت وصوله الى ما غرب اليه انتهى شرح البهجة والاوجه ان اجير العين ولو حرا لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كما لا يحبس لغريمه اذا تعذر عمله في محبس بلا ولي انتهى ابن حجر ولو ان سيد حر مثلها الزوجة فهي مستثناة من الاهل والنفقة وما لا يجب فيه الى اهله وعشيرته الا من خشي ضياعه منهم فيما يظهر انتهى

ابن حجر

حاشيه
اي ولا تغريب ايضا
قاله المولف

ابن حجر **قوله** اي عرجون وهو الذي يكون فيه الرطب بمنزلة هذه العقلة للعنب **قوله** ويوخر تغريب غير المتوطن حتى يتوطن كما جزم به فيما مر ركوب قبل ان يتوطن مكانا **قوله** ولا تغرب امراة ومثلها امرد حسن يخشى عليه الفتنة كما قاله الاذرعي وغيره **قوله** الا محرم قال الاذرعي والظاهر انه لا يكتفي بصحبة المراة والنسوة في الطريق دون مدة الاقامة فيما غرب اليه بل المراد مدة التغريب بانه لا يومن عليها الهتك في الغربة وكانه سكت عن المحرم والزوج لانهما لا يفارقانها عادة الا نادرا هذا ان لا فرق هذا او الظاهر خلاف ما قاله انتهى شرح البهجة الكبير **قوله** وبامن اي للطريق والمقصد كما هو ظاهر **قوله** كاجرة جلاد كذا قيل وينافيه ما مر فيه انها من بيت المال او لائم من مال المجلود الموسر فتياسه هنا كذلك وتجب في القنة انها في بيت المال سواء غرب السيد ام الامام كالحرة المعسرة **قوله** ثم رجع عن ذلك كان قال كذبت او ما زنيت بها كره لانه حق ادمي ويحرم العفو عن حد الله تعالى والشفاعة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لاسامة لما كلمه في شان المخزومية التي سرقت اتشفع في حد من حدود الله تعالى ثم قام فخطب فقال انما اهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها رواه الشيخان انتهى شرح الروض **قوله** لكن يكف عنهم في حال الجحود بما قال الاذرعي لكن ينبغي ان يقال انه لو امتنع ثانيا او هرب ثم تاب يتبع ولا يترك فانه يودي الى التسلسل وضياع الحد ولم ار فيه شيا **قوله** بانها عذرا او رتقا او قرنا **قوله**

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)